

2011

الاحاديث التي صحها الامام البخاري في كتاب العلل الكبير للترمذي ولم يخرجها في صحيحه من باب التكبير في العيدين الى باب ما جاء في النفل دراسه نقدية

د.قاسم محمد احمد
الجامعة العراقية / كلية اصول الدين

د.اسماعيل خليل محمد
جامعه الانبار / كلية العلوم الاسلامية

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>

 Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

محمد, د.اسماعيل خليل (2011) "الاحاديث التي صحها الامام البخاري في كتاب العلل and احمد, د.قاسم محمد Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal: Vol. 3: Iss. 1, Article 8.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol3/iss1/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

**الأحاديث التي صححها الإمام
البخاري في كتاب العلل الكبير
للمزمذ ولم يخرجها في صحيحه
من باب التكبير في العيدين إلى
باب ما جاء في النفل**

دراسة نقدية

**د. قاسم محمد أحمد
الجامعة العراقية - كلية أصول الدين
د. إسماعيل خليل محمد
جامعة الأنبار - كلية العلوم الإسلامية**

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستعديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فيعد الإمام البخاري رحمه الله واحداً من أبرز علماء الحديث على مر العصور، وقد كان عالماً جليلاً فذاً حافظاً كبير القدر ذا تصانيف نافعة مهمة كثيرة، وإن أبرز تصانيفه وأهمها وأعلاها قدراً مصنفه (الجامع الصحيح) المشهور بصحيح البخاري، وقد اتفق العلماء رحمهم الله على أنه أصح الكتب بعد القرآن، وقد تلقته الأمة بالقبول، وله فيه منهجية فريدة في التصحيح، وهو أول مصنف في الصحيح المجرد، إذ اشترط فيه على نفسه ألا يخرج إلا حديثاً صحيحاً فقال: (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطوال)^(١)، ونتبين من قوله هذا أن له أحاديث صححها ولم يخرجها في صحيحه، وقد جاء هذا البحث قائماً على هذه الفكرة الرئيسة، وهي فكرة قدحت في الذهن حين دراسة كتاب اختصار علوم الحديث لابن كثير رحمه الله، وقبل أن نشرع في هذا العمل فتشنا كثيراً عما قد يكون سبقنا إليه فجعله في مؤلف أو كتاب كي لا نكتب فيه، أو ننتهج منهجاً مغايراً في التعامل مع الموضوع، فلم نجد على حد علمنا، فتوكلنا على ربنا مستعينين به أن ييسر لنا إتمامه، فحاولنا فيه جمع هذه الأحاديث والوقوف على أسباب عدم تخريج الإمام البخاري لها، وتؤكد لنا أن

(١) تاريخ بغداد : ٨/٢-٩، وعلوم الحديث لابن الصلاح: ١٩ بلفظ (الطول).

أكثر هذه الأحاديث وردت في كتاب العلل الكبير للإمام الترمذي تلميذ الإمام البخاري، والنزر اليسير منها أورده الترمذي في الجامع الكبير ، ولا غرابة في ذلك إذ أن قدراً كبيراً من مادة العلل الكبير قد ضمنه الترمذي في جامعته ، ولا ندعي أننا قد قمنا باستقراء تام لجميع الكتب التي من الممكن أن يكون الإمام البخاري قد حكم فيها على الأحاديث ، ولذا فقد اقتصرنا على كتاب العلل الكبير، وبعد دراسة سابقة من أول كتاب العلل إلى باب القراءة في العيدين ، جاءت هذه الدراسة من باب التكبير في العيدين إلى باب ما جاء في النفل، وقد قامت منهجية البحث على الخطوات الآتية :

أولاً: الأحاديث مأخوذة من كتاب العلل الكبير للإمام الترمذي ، وفيها يسأل شيخه البخاري عن بعض الأحاديث فيجيبه بألفاظ متعددة حسب ما يراه من حال الحديث.

ثانياً: بعض هذه الأحاديث صححها الإمام البخاري ، وقد جاءت عباراته في التصحيح متعددة، منها ما هو نص في التصحيح ، ومنها ما هو مقصود منه الترجيح .

ثالثاً: اخترنا العبارات التي وجدنا أنها نص في التصحيح ، وقد وجدناها كالاتي :

هذا حديث صحيح.

هو حديث صحيح.

هو عندي صحيح.

حديث فلان صحيح.

كلاهما صحيح.

هو صحيح أيضاً.

كل الروايات عندي صحيح.

الحديثان جميعاً صحيحان .

وإرى حديث فلان صحيحاً.

١٠. هو الصحيح.

رابعاً: جاءت في الكتاب عبارات أخرى فيها لفظ الصحيح والتصحيح ، وبعد الاختبار لبعض الروايات التي قيلت فيها هذه الألفاظ تبين أن المقصود منها الترجيح بين الرواية التي قيلت فيها هذه الألفاظ وبين غيرها ، ومن هذه الألفاظ ما ليس نصاً في التصحيح كقوله :
الصحيح ما روى فلان عن فلان.

حديث فلان أصح، مثال: سألت محمداً عن هذا الحديث أيهما أصح؟ فقال: حديث زيد ابن خالد أصح.
أرجو أن يكون صحيحاً .

وهو الصحيح، مثال: إنما روى عاصم عن أبي عثمان عن سلمان بن ربيعة عن عمر قوله، وهو الصحيح.
وهذا أصح عندي من حديث فلان .
أيهما أصح ؟ فقال : يحتمل عنهما كليهما .
يحتمل أن يكون كله صحيحاً.
وهذا عندنا أصح .

خامساً: بعد أن توضح أن العبارات المتقدمة في الفقرة (رابعاً) هي عبارات ترجيح ، وبعد اختبار بعض الروايات منها تبين أن الروايات المرجحة منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن ومنها ما هو ضعيف ، وهذا يدل على أن التصحيح لم يكن مقصوداً منها وإنما كان المقصود بيان العلة ثم بيان الراجح.

مثال : ما جاء في باب : المسح على الخفين، قال الترمذي :
حدثنا القاسم بن دينار الكوفي قال: حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن

منصور ، قال: كنا في حجرة إبراهيم النخعي ومعنا إبراهيم التيمي فتذكرنا المسح على الخفين فقال إبراهيم: حدثنا عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي ، عن خزيمة بن ثابت قال: جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ولو استزدناه لزدنا ، سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح لأنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت ، وكان شعبة يقول: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح، وحديث عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي هو أصح وأحسن^(١) .

فالإمام البخاري ضعف هذا الحديث للانقطاع بين أبي عبد الله الجدلي وخزيمة بن ثابت ، فلم يثبت له سماع منه ، ثم وصف هذا الطريق بأنه أصح وأحسن ، أي أصح وأحسن من طريق إبراهيم النخعي عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت وهذا الطريق فيه انقطاعان لإبراهيم النخعي لم يسمع من أبي عبد الله الجدلي كما صرح شعبة آنفاً وأبو عبد الله الجدلي لم يسمع من خزيمة كما تقدم أيضاً وهذا يدل على أن وصف البخاري لسند عمرو بن ميمون بأنه أصح هو ترجيح إذ رجح ضعيفاً على ضعيف.

سابعاً : اعتمدنا كتاب العلل الكبير بترتيب أبي طالب القاضي ، فقد رتبته على حسب ما رتب الترمذي كتابه الجامع ، إذ الأحاديث في كتاب العلل متفرقة منثورة فلا تضبطها أبواب تذكر فيها .

(١) علل الترمذي الكبير: ٥٥، رقم ٦٤ .

سادساً: قمنا بجمع الأحاديث التي صححت بأحد ألفاظ التصحيح المتقدمة في الفقرة (ثالثاً) ، من باب التكبير في العيدين إلى باب ما جاء في النفل وكان عددها سبعة أحاديث .

سابعاً: ستكون الدراسة لهذه الأحاديث وفق الخطوات الآتية :
ذكر الحديث الذي صححه الإمام البخاري في كتاب العلل.
تخريج الحديث.

الحكم على الحديث من خلال تراجم الرجال، وحكم الإمام البخاري، وأقوال باقي الأئمة في هذا الحديث .

السعي قدر الإمكان إلى معرفة السبب في عدم تخريج الإمام البخاري في صحيحه للحديث الذي صححه في العلل الكبير .

وقد جعلنا البحث في مبحثين ، ذكرنا بإيجاز في الأول منهما تعريفاً بشروط البخاري في الصحيح ، وتعريفاً بالعلل الكبير للترمذي ، وقمنا في المبحث الثاني بدراسة الأحاديث .

والله نسأل أن يكون هذا العمل مما يحبه ويرضاه ، وأن نقدم فيه خدمة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبياناً مضافاً لمنزلة الإمام البخاري رحمه الله في هذا العلم .

المبحث الأول

التعريف بشروط البخاري في صحيحه ، وبكتاب العلل الكبير

المطلب الأول : شروط البخاري في صحيحه

إذا أُريدَ التكلُّمُ عن الحديث الصحيح وعن الأئمة الذين اعتنوا بتصحيح الأحاديث فإن الإمام البخاري يكون من أوائل من يتكلم عنهم بل وأبرزهم ، فالإليه يعود الفضل في إفراد الحديث الصحيح في مصنف ، فمصنفه (الجامع الصحيح) هو أول مصنف في الصحيح المجرد، وقد اتفق العلماء رحمهم الله على أنَّ صحيح البخاري ومسلم أصح الكتب بعد القرآن ، وقد تلقتهما الأمة بالقبول، واتفق الجمهور على أنَّ صحيح البخاري أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد^(١)، وقد كان من أغراض الإمام البخاري فيه تجريد الأحاديث الصحاح المستفيضة المتصلة عن غيرها^(٢).

لقد كان للأحاديث المخرجة في صحيح البخاري شروط خاصة التزمها وطبقها في هذا الكتاب ، وكما قدمنا فإنه شرط على نفسه ألا يخرج فيه إلا الأحاديث الصحيحة ، وشرط الصحة قد بينه هو نفسه فقال: (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطوال)^(٣)، فهذا يعني أن عند البخاري أحاديث صححتها لكنه لم يخرجها في صحيحه إما لأنها تخالف شرطه في هذا الكتاب أو لأسباب أخرى .

(١) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٤/١، وتدريب الراوي: ٤٩-٥١.

(٢) ينظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة: ٧١/١.

(٣) تاريخ بغداد : ٨/٢-٩، وعلوم الحديث: ١٩ بلفظ (الطول).

وشرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، أما بالنسبة لاتصال السند فقد كان شرطه شديداً فيه، فلم يكتف بالمعاصرة بين الرواة لإثبات اتصال السند، بل لابد عنده من ثبوت اللقاء بين الراويين^(١).

والصحابي إن كان له راويان فصاعداً فحسن ، وإن لم يكن إلا راوٍ واحد وصح الطريق إليه كفى ، وقد ادعى الحاكم أن شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً ، ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان ، إلى آخر كلامه ، فمنتقض عليه بأنهما أخرجاً أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحد ، والشرط الذي ذكره الحاكم وإن كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم ، فإنه معتبر في حق من بعدهم ، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راوٍ واحد قط ، وقال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه الله : هذا الذي قاله الحاكم قول من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح ، ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة دعواه ثم قال ما حاصله : إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً ، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ، ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة ، ضابطاً ، متحفظاً ، سليم الذهن ، قليل الوهم ، سليم الاعتقاد، قال : ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول ، فبعضهم حديثه صحيح ثابت ، وبعضهم حديثه مدخول ، قال : وهذا باب فيه غموض، وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم ، فلنوضح ذلك بمثال وهو أن تعلم أن

(١) ينظر: تدريب الراوي: ٥٢، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٤٦/١.

أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات ، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها ، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة ، وهو مقصد البخاري ، والطبقة الثانية شاركت الأولى في التثبت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان ، وبين طول الملازمة للزهري ، حتى كان فيهم من يزامله في السفر ، ويلزمه في الحضر ، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة ، فلم تمارس حديثه ، فكانوا في الإتقان دون الأولى ، وهم شرط مسلم ، ثم مثل الطبقة الأولى ببيونس بن يزيد ، وعقيل بن خالد الأيليين ، ومالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وشعيب بن أبي حمزة ، والثانية بالأوزاعي ، والليث بن سعد ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وابن أبي ذئب ، قال: والطبقة الثالثة نحو جعفر بن برقان ، وسفيان بن حسين، وإسحاق بن يحيى الكلبي ، والرابعة نحو زمعة بن صالح ، ومعاوية بن يحيى الصديقي، والمثنى بن الصباح ، والخامسة نحو عبد القدوس بن حبيب، والحكم بن عبد الله الأيلي، ومحمد بن سعيد المصلوب ، فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري ، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمد منه غير استيعاب ، وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ، ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية ، وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما ، قلت-أي ابن حجر:وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً ، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً ، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع ، وأصحاب الأعمش ، وأصحاب قتادة ، وغيرهم فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرج ما تفرد به كيحيى بن سعيد الأنصاري ،

ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجوا له ما شاركه فيه غيره ، وهو الأكثر^(١).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب العلل الكبير

يعد كتاب العلل الكبير للإمام الترمذي واحداً من الكتب المهمة والقيمة المصنفة في العلل، وقد ضمنه مؤلفه مجموعة من الأسئلة في الأحاديث والرجال والتي كان يوجهها لشيخه الإمام البخاري رحمه الله ، فهو كتاب أقرب ما يكون إلى كتب السؤالات .

ووصف الكتاب بـ "الكبير" يشير إلى أنه أكبر من كتابه الآخر "العلل الصغير" وأشمل ، وقد كان يظن أنه مفقود ، وجاء ذلك في كتاب الدكتور نور الدين العتر "الترمذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصحيحين" حيث جاء في هذا الكتاب قوله : لكن يد الحدثان طوت عنا هذا الكتاب حتى لا نجد منه إلا النقول عنه^(٢).

وقد رتب الفقيه القاضي أبو طالب هذا الكتاب فقال : (هذا كتاب قصدت فيه ترتيب كتاب العلل لأبي عيسى الترمذي - رحمه الله - على نسق كتاب الجامع له ، حتى يسهل فيه طلب الحديث ، إذ الأحاديث فيه مفرقة منثورة فلا تضبطها أبواب، فنظرت فيها فرددت أحاديث كتاب العلل إلى ما يليق بها من كتب الجامع ، فجعلت الطهارة في كتاب الطهارة ، وهكذا إلى آخر الجامع ، إلا أن يكون كتاب لم يكن فيه في كتاب العلل حديث فأني أسقطه ، وأدخلت أحاديث هذه الكتب تحت أبوابها التي هي تبويب الترمذي على ما أذكره ، وذلك إما أن يكون الحديث المذكور في العلل مذكوراً بعينه في ذلك الباب من كتاب الجامع ، وإما بأن ينسب عليه أبو عيسى بأن يقول : في الباب عن فلان من

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري : ١ / ٩ - ١٠ .

(٢) شرح علل الترمذي: ١ / ٧٧ - ٧٨ .

الصحابه، ويكون الحديث في العلل مخرجاً عن ذلك الصحابي، وإما أن يكون مطابقاً للحديث الذي تضمنه الباب وفي معناه، فعلى هذا النحو جعلت الأحاديث تحت الأبواب، وأسقطت من تراجم الأبواب ما لم يكن في كتاب العلل فيه أحاديث، وقد تجيء في كتاب العلل أحاديث لا يذكرها أبو عيسى في الجامع، ولا يبوب فيه باباً يقتضي أن تجعل فيه (...)^(١).

إن مادة كتاب العلل أكثرها أحاديث ذكرت عللها، ومعظم هذه المادة موجود في كتاب الجامع، ويبدو أن الترمذي أراد من علله الكبير إفراد العلل بالتصنيف المستقل ليكون أنموذجاً للبحث التطبيقي المتخصص في العلل، وقد اكتسبت هذه المادة أهمية كبيرة وذلك لأمر منها:

- (١) أنها في أكثرها آراء للبخاري في العلل ومعرفة الرجال، حتى كأن الكتاب للبخاري وليس للترمذي، إذ لا يكاد يخلو حديث من قول الترمذي: وسألت محمداً عن هذا الحديث.
- (٢) أن الذي يسأل البخاري هو من أرباب هذا الشأن العارف بمواطن الأوهام واللبس، إذ هو ممن دار عليهم هذا العلم في زمنه ألا وهو الترمذي.
- (٣) أن الأحاديث المعللة فيه هي في غالبها من الأحاديث المشهورة المتداولة بين الناس^(٢).

(١) علل الترمذي الكبير: ١٨.

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي: ٨٢/١-٨٣، بتصرف يسير.

المبحث الثاني

الأحاديث التي صححها البخاري في العلل الكبير ولم يخرجها في صحيحه

المطلب الأول : في التكبير في العيدين

قال الإمام البخاري بعد أن سأله الترمذي عن حديث في التكبير في العيدين :

وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضا وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي مقارب الحديث^(١).

وحديث الباب أخرجه الإمام أحمد في مسنده قال : حدثنا وكيع، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، سمعه من عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: " أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة، سبعا في الأولى، وخمسا في الآخرة، ولم يصل قبلها، ولا بعدها .

التخريج :

أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٢٨٣/١١ رقم ٦٦٨٨ ، وأبو داود في سننه: كتاب الصلاة- باب التكبير في العيدين: ٢٩٩/١ رقم ١١٥١ ، نحوه بإسناده إلى عبد الله الطائفي، به، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبرقم (١١٥٢) من طريق سليمان بن حيان عن أبي يعلى الطائفي، به، إلا أنه جعل التكبيرات في الركعة الثانية أربع، قال أبو داود: رواه وكيع، وابن المبارك، قالوا: سبعا وخمسا، وتعليقه هنا يدل على أن روايتهما أصوب من رواية سليمان، وقال البيهقي بعد أن أورد حديث الباب: وكذلك رواه أبو عاصم وعثمان بن عمر وأبو نعيم، عن عبد الله، وفي كل ذلك دلالة على خطأ رواية سليمان بن حيان، عن عبد

(١) علل الترمذي الكبير : ٩٨ رقم (١٥٤) في التكبير في العيدين.

تراجع الرجال :

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة : ٣٠١/١.

(٢) الجرح والتعديل: ٩٧/٥.

(٣) النقات: ٤٠/٧ .

(٤) صحيح مسلم: كتاب الشعر - بلا باب : ١٧٦٧/٤ رقم ٢٢٥٥ .

وحكى ابن خلفون أن ابن المديني وثقه ، وقال ابن عدي يروي عن عمرو ابن شعيب أحاديثه مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه^(١)، وقال الدارقطني: طائفي يعتبر به ، وقال العجلي : ثقة^(٢) وقال ابن حجر صدوق يخطئ ويهم، من السابعة^(٣).

عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانى عشرة ومائة ، روى عن أبيه ، وجل روايته عنه قال صدقة بن الفضل: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كتاب ،ومن هنا جاء ضعفه ، وقال أبو حاتم: سألت ابن معين فقال: ما أقول، روى عنه الأئمة ، وقال أبو زرعة: روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده ، وقال إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وعامة المناكير التي تروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء ، وهو ثقة في نفسه ، إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده ، وما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر^(٤) ، قال ابن حجر : عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقاً ووثقه الجمهور ، وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب ، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه عن جده ، فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ عن، فإذا قال حدثني أبي فلا ريب في صحتها، كما

(١) ينظر: الكامل: ٢٧٧/٥ .

(٢) تاريخ الثقات للعجلي: ٢٦٧ .

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب: ٢٠٧/٥، و ٢٨٣/١٠٠ ، وتقريب التهذيب: ٩٤/٢.

(٤) الجرح والتعديل: ٢٣٩/٦.

يقتضيه كلام أبي زرعة المتقدم ، وأما رواية أبيه عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو لا محمد بن عبد الله ، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن ، وصح سماعه منه، لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه أم سمع بعضها والباقي صحيفة؟ الثاني أظهر عندي ، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه ، وقد أنكر جماعة أن يكون شعيب سمع من عبد الله بن عمرو، وذلك مردود بما تقدم ، وقال علي بن المديني: وعمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح ، وقال: قيل إن محمداً والد شعيب مات في حياة أبيه فرباه جده^(١).

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص الحجازي السهمي صدوق، ثبت سماعه من جده، روى عن أبيه إن كان محفوظاً ، وعن جده فأكثر، وعنه ابنه عمرو وعمر، صدوق ، ذكر البخاري وأبو داود وغيرهما أنه سمع من جده، ولم يذكر أحد منهم أنه يروي عن أبيه محمد ، قال ابن حبان في التابعين من الثقات : يقال إنه سمع من جده عبد الله بن عمرو ، وليس ذلك عندي بصحيح ، وقال في الطبقة التي تليها: يروي عن أبيه: لا يصح سماعه من عبد الله بن عمرو، قال ابن حجر : وهو قول مردود^(٢).

(١) ينظر: التاريخ الكبير: ٣٤٢/٦، والجرح والتعديل: ٢٣٨/٦، والمجروحين لابن حبان: ٧١/٢، وتهذيب الكمال: ٦٤/٢٢ ، وتهذيب التهذيب: ٣٩-٣٥/٧ ، وتقريب التهذيب: ٢٣٥/٢ وشذرات الذهب: ١٥٥/١.

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى: ٢٤٣/٥، والتاريخ الكبير: ٢١٨/٤، والجرح والتعديل: ٥٣١/٤، والثقات: ٣٥٧/٤، وتهذيب الكمال: ٥٣٤/١٢ ، والكاشف: ١٣١ /٢ ، وتقريب التهذيب: ٤١٨/١، وتهذيب التهذيب: ٢٤٥/٣،

عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي أبو محمد، أحد السابقين، أسلم قبل أبيه، وهو من المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، مات بالطائف أو بمكة سنة (٦٥هـ) وقيل غيرها^(١).

الحكم على الحديث :

للحكم على هذا الحديث لابد من النظر في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فقد اختلف في جد عمرو من هو؟ وهل ثبت سماع عمرو من أبيه، وشعيب من جده؟، قال الدارقطني: سَمِعْتُ أبا بكر النيسابوري يقول: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد صح سماع عمرو بن شعيب، عن أبيه شعيب، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو^(٢)، وقال أيضًا حدثنا محمد بن الحسن النقاش، حدثنا أحمد بن تميم، قال قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: شعيب والد عمرو بن شعيب سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال نعم، قلت فعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، يتكلم الناس فيه؟ قال رأيت علي بن المديني وأحمد بن حنبل والحميدي وإسحاق بن راهويه، يحتجون به، قال قلت فمن يتكلم فيه، يقول ماذا؟ قال يقولون إن عمرو بن شعيب أكثر، أو نحو هذا^(٣)، وقال أبو الحسن الدارقطني: لعمرو بن شعيب ثلاثة أجداد، الأدنى منهم محمد، والأوسط عبدالله، والأعلى عمرو، وقد سمع، يعني شعيب، من الأدنى محمد، ومحمد لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وسمع من جده عبد الله، فإذا بينه وكشفه فهو صحيح حينئذ، ولم يترك حديثه أحد من الأئمة، ولم يسمع

(١) ينظر: الإستيعاب: ٩٥٦/٣، والإصابة: ١٩٢/٤.

(٢) سنن الدارقطني: ٤٧٤/٣ رقم ٢٩٩٩.

(٣) المصدر نفسه: ٤٧٥/٣ رقم ٣٠٠١.

من جده عمرو^(١)، وقال أبو جعفر أحمد بن سعيد الدارمي: عمرو بن شعيب ثقة، روى عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب، والزهرى، والحكم، واحتج أصحابنا بحديثه، وسمع أبوه من عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس^(٢).

فيتبين من أقوال الأئمة أن عمراً سمع من أبيه شعيب، وأن شعيباً سمع من جده عبد الله بن عمرو، قال الحاكم: من الصحيح المتفق عليه أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم يتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم إلا عنهم، كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده^(٣)، وقال ابن الصلاح: رواية الابن عن الأب عن الجد نحو عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة، أكثرها فقهيات جياذ^(٤)، وقد جعل الإمام الذهبي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من أعلى مراتب الحسن^(٥)، وأطلق الحافظ ابن حجر في النزهة القول بتحسين خبرهم عند الانفراد^(٦).

وفيه عبد الله بن عبد الرحمن قال ابن عدي عنه: يروي عن عمرو بن شعيب أحاديثه مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه^(٧)، وعليه فيكون هذا الإسناد حسناً.

(١) تهذيب الكمال: ٧٢/٢٢-٧٣، وموسوعة أقوال الدارقطني: ٤٩٢/٢-٤٩٣.

(٢) تهذيب الكمال: ٧٢/٢٢-٧٣.

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل: ٤٠.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح: ٣١٥.

(٥) ينظر الموقظة في علم مصطلح الحديث: ٣٢.

(٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ٦١.

(٧) الكامل: ٢٧٧/٥.

وللحديث شواهد عن عائشة^(١)، وعن عمرو بن عوف المزني^(٢)، وعن ابن عمر^(٣)، وعن سعد القرظ مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤)، فينقوى الحديث إلى درجة الصحيح لغيره، وحديث التكبير المتقدم مروى من فعل عمر بن الخطاب^(٥)، وأبي هريرة^(٦)، وأبي سعيد

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة - باب التكبير في العيدين: ٢٩٩/١ رقم (١١٥٠)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها - باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين: ٤٠٧/١ رقم (١٢٨٠)، من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وهذا إسناد حسن، فيه ابن لهيعة وهو صدوق وباقي رجاله ثقات، وسامع ابن وهب من ابن لهيعة صحيح، قال عبد الغني بن سعيد الأزدي إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح بن المبارك وابن وهب والمقري. ينظر: تهذيب التهذيب: ٣٧٨/٥.

(٢) عند الترمذي: أبواب العيدين - باب في التكبير في العيدين: ٤١٦/٢ رقم (٥٣٦)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها - باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين: ٤٠٧/١ رقم (١٢٧٩)، والطبراني في المعجم الكبير: ١٤/١٧، والدارقطني في سننه: ٣٨٧/٢، وفي إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، وهو ضعيف. تقريب التهذيب: ٤٦٠.

(٣) عند الدارقطني ٣٨٨/٢، وفي إسناده فرج بن فضالة، وهو ضعيف. تقريب التهذيب: ٤٤٤.

(٤) عند ابن ماجه: ٤٠٧/١ رقم (١٢٧٧)، والدارمي: ٩٩٩/٢ رقم ١٦٤٧، والبيهقي في السنن الكبرى: ٤٠٦/٣ رقم ٦١٧٨، وفي إسناده ضعف واضطراب.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٩٥/١

(٦) الموطأ: كتاب العيدين - ما جاء في التكبير، والقراءة في صلاة العيدين: ٢٥١/٢ رقم ٦١٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٤٩٤/١.

الخدري^(١)، وابن عباس^(٢)، وابن عمر^(٣)، مما يعضد الحديث ، وكذا أورده الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير وقال: وصححه أحمد وعلي (يعني ابن المديني) والبخاري، فيما حكاه الترمذي^(٤).

بيان سبب عدم التخریج :

أن الحديث ليس على شرطه في صحيحه .
أن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي مختلف فيه وأكثر الأئمة على تضعيفه في غير عمرو بن شعيب .
للاختلاف في قبول رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

المطلب الثاني: لا صلاة قبل العيدين

قال الإمام الترمذي :

قال محمد : حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة قبل العيدين هو صحيح وأبان بن عبد الله صدوق الحديث^(٥)
والحديث أخرجه الإمام الترمذي في جامعه قال :
حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث قال: حدثنا وكيع، عن أبان بن عبد الله البجلي، عن أبي بكر بن حفص وهو ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص، عن ابن عمر، أنه خرج يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها ، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله.

(١) مصنف ابن أبي شيبة: ٤٩٦/١

(٢) المصدر نفسه: ٤٩٤/١.

(٣) المصدر نفسه: ٤٩٦/١.

(٤) "التلخيص الحبير: ٢٠٠/٢.

(٥) علل الترمذي الكبير : ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها: ٩٩ رقم ١٥٧ .

التخريج :

أخرجه الترمذي: أبواب العيدين - باب لا صلاة قبل العيدين ولا بعدها ٢: ٤١٨/ رقم ٥٣٨، وأحمد: ١٧٨/٩ رقم ٥٢١٢، والحاكم: ٤٣٥/١ رقم ١٠٩٥، وابن أبي شيبة: ٤٩٧/١ رقم ٥٧٣٥. كلهم من طريق وكيع بن الجيل، بهذا الإسناد.

وأخرجه البيهقي: ٤٢٤/٣ رقم ٦٢٢٧، من طريق أبي نعيم، عن أبان بن عبد الله البجلي، به.

وأخرجه عبد الرزاق: ٢٧٤-٢٧٥/٣ بأرقام (٥٦١١) و (٥٦١٢) و (٥٦١٤)، وابن أبي شيبة: ٤٩٨/١ رقم ٥٧٤٢، من طريق نافع، وعبد الرزاق: ٢٧٤/٣ رقم (٥٦١٣)، من طريق قتادة، كلاهما عن ابن عمر، موقوفاً، من فعله.

والحديث متفق عليه عن ابن عباس، أخرجه البخاري قال: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثنا شعبة، قال: حدثني عدي بن ثابت، قال: سمعت سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا وَمَعَهُ بِلَالٌ» ٢٤/٢ رقم ٩٨٩ أبواب العيد - باب الصلاة قبل العيد وبعدها، ومسلم، قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، به : كتاب صلاة العيدين - باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها: ٦٠٦/٢ رقم ٨٨٤

تراجم الرجال:

أبو عمار الحسين بن حريث الخزاعي مولا هم المروزي ثقة من العاشرة مات سنة (٢٤٤هـ)^(١).

(١) تقريب التهذيب: ١٦٦.

وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومائة وله سبعون سنة^(١).

أَبَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حازم البجلي الأحمسي الكوفي، سمع أبا بكر بن حفص وعثمان بن أبي حازم سمع منه وكيع^(٢)، وقال أحمد صدوق صالح الحديث. وثقه ابن معين وأحمد أيضاً والعجلي وابن نمير، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. قال ابن حجر: صدوق في حفظه لين من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر سنة (١٤١ هـ)^(٣).

عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري أبو بكر المدني مشهور بكنيته ثقة من الخامسة^(٤).

عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن ، ولد بعد المبعث ببسير، واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة ، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة ، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها ، أو أول التي تليها^(٥).

(١) تقريب التهذيب: ٥٨١.

(٢) التاريخ الكبير: ٤٥٣/١.

(٣) تاريخ الثقات: ٥١ ، والجرح والتعديل: ٢٩٦/٢ ، والكمال: ٦٧/٢ ،

والكاشف: ٨/٢ ، وتقريب التهذيب: ٨٧ ، وتهذيب التهذيب: ٦٢/١٢.

(٤) تقريب التهذيب: ٣٠٠ ، وينظر: تهذيب التهذيب: ١٣٦/٤.

(٥) ينظر: الإستهيعاب: ٩٦٩/٣ ، والإصابة: ١٨١/٤.

الحكم على الحديث :

هذا إسناده حسن، أبان بن عبد الله البجلي، روى له أصحاب السنن، وهو صدوق^(١)، حسن الحديث^(٢)، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين، وله شاهد متفق عليه من حديث ابن عباس، يرتقي به إلى الصحيح لغيره.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح^(٣)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي^(٤)، وقال ابن عدي بعد أن أورد لأبان أحاديث: أبان هذا عزيز الحديث عزيز الروايات لم أجد له حديثاً منكراً المتن فاذكره^(٥).

بيان سبب عدم التخریج:

الحديث بهذا الإسناد ليس على شرطه، أبان بن عبد الله ليس من رجاله في الصحيح. أن البخاري قد أخرج أصل الحديث بإسناد يوافق شرطه أقوى من هذا الحديث.

المطلب الثالث: الحجامة للصائم

قال الإمام الترمذي :

حدثنا محمود بن غيلان ومحمد بن رافع قالوا: حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

(١) تقريب التهذيب: ٨٧.

(٢) المغني في الضعفاء: ٧/١.

(٣) جامع الترمذي: ٤١٨/٢.

(٤) المستدرک ومعه التلخیص: ٤٣٥/١.

(٥) الكامل: ٦٨/٢.

«أفطر الحاجم والمحجوم» سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو غير محفوظ.

وسألت إسحاق بن منصور عنه فأبى أن يحدث به عن عبد الرزاق وقال: هو غلط قلت له: ما علته؟ قال: روى عنه هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كسب الحجام خبيث ومهر البغي خبيث وثن الكلب خبيث».

وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب فقال: كلاهما عندي صحيح^(١).

الحديث الأول: حديث ثوبان

٢٠٩- عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي قلابة ، أن أبا أسماء الرحبي حدثه ، أن ثوبان حدثه، قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي في البقيع في رمضان إذا رجل يحتجم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفطر الحاجم والمحجوم^(٢) .

التخريج :

أخرجه أبو داود: كتاب الصوم - باب في الصائم يحتجم، ٣٠٨/٢ رقم ٢٣٦٧، بإسناده عن يحيى، به ، وابن ماجه: كتاب الصيام - باب ما جاء في الحجام للصائم، ٥٣٧/١ رقم ١٦٨٠، بإسناده عن يحيى، به ، والدارمي: كتاب الصوم - باب الحجامه تفطر الصائم: ١٠٨٠/٢ ، رقم ١٧٧٢ ، قال : أخبرنا وهب بن جرير، حدثنا هشام، عن يحيى،

(١) العلل الكبير للترمذي : باب كراهية الحجامه للصائم ١٣٠ رقم ٢٠٨ .

(٢) المصدر نفسه: رقم ٢٠٩.

عن أبي قلابة، به ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٢٠٩/٤ رقم ٧٥١٩ ، قال: أخبرنا معمر عن يحيى ، به، والنسائي في الكبرى ٣١٩/٣ رقم ٣١٢٥ ، وابن خزيمة: ٢٢٦/٣ رقم ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، بإسناده إلى الأوزاعي، قال : حدثني يحيى بن أبي كثير، به ، وابن حبان: ٣٠١/٨ رقم ٣٥٣٢ ، بإسناده إلى الأوزاعي، قال : حدثني يحيى بن أبي كثير، به ، وأحمد: ٦٤/٣٧ رقم ٢٢٣٨٢ ، قال: حدثنا إسماعيل، أخبرنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، به ، والحاكم: ٥٩٠/١ رقم ١٥٥٨ ، بإسناده إلى الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، به ، والبيهقي: ٤٤١/٤ رقم ٨٢٧٨ ، بإسناده إلى يحيى ، به ، وابن الجارود: ١٠٥ رقم ٣٨٦ من طريق يحيى بن أبي كثير ، به. وللحديث طريق آخر عن ثوبان:

أخرجه أحمد : ١٠٧/٣٧ رقم ٢٢٤٣١ ، من طريق ابن جريج أخبرني مكحول أن شيخاً من الحي مصداقاً أخبره أن ثوبان ... فذكره، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى : ٣١٨/٣ رقم ٣١٢٢ ، من طريق ابن جريج، به .

وأخرجه أحمد : ٥٤/٣٧ رقم ٢٢٣٧١ ، من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن ثوبان به. وأخرجه النسائي في الكبرى: ٣٢٥/٣ رقم ٣١٤٦ من طريق شهر، به.

وذكره الترمذي تحت باب كراهية الحجامة للصائم: ١٣٥/٣ ، بعد أن أخرج حديث رافع بن خديج ثم قال: وفي الباب عن علي، وسعد، وشداد بن أوس، وثوبان...

تراجم الرجال:

١. يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي واسم أبيه صالح بن المتوكل وقيل غير ذلك روى عن أنس وقد رآه وأبي قلابة الجرمي وغيرهم روى عنه ابنه عبد الله وأيوب السختياني ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم ، قال القطان سمعت شعبة يقول يحيى أحسن حديثاً من الزهري^(١). وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه يحيى من أثبت الناس إنما يعد مع الزهري ويحيى بن سعيد وإذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى . وقال أبو حاتم: يحيى إمام لا يحدث إلا عن ثقة. وقال العقيلي كان يذكر بالتدليس وقال عمرو بن علي ما حدثنا يحيى بن سعيد عن قتادة ولا عن يحيى بن أبي كثير بشيء مرسلًا وكان عبد الرحمن يحدثنا وقال بن المبارك عن همام كنا نحدث يحيى بن أبي كثير بالغداة فإذا كان بالعشي قلبه علينا وقال الأثرم قلت لأبي عبد الله: يحيى سمع من أنس قال قد رآه فلا أدري سمع منه أم لا فقليل له سمع من أبي قلابة فقال ما أدري أي شيء يدفع ، قلت: زعموا أن كتب أبي قلابة وقعت إليه، قال لا . قال ابن حجر عنه: ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل، من الخامسة، مات سنة (١٣٢هـ)، وقيل قبل ذلك^(٢).

٢. عبد الله بن زيد بن عمرو، ويقال: عامر، أبو قلابة الجرمي البصري، أحد الأعلام، روى عن ثابت الضحاك الأنصاري وسمرة بن جندب وأبي أسماء الرحبي وغيرهم، وعنه أيوب ويحيى بن أبي كثير

(١) الجرح والتعديل: ١٥٦/١ ، وفي: ١٤١/٩-١٤٢.

(٢) ينظر: التأريخ الكبير ٣٠١/٨-٣٠٢ ، والكاشف: ٣٧٣/٢-٣٧٤ ، وتهذيب

التهذيب: ٢٨٦/١١-٢٨٨ ، وتقريب التهذيب: ٥٩٦

وغيرهم، ثقة فاضل كثير الإرسال، من الثالثة، مات بالشام هارباً من القضاء سنة (١٠٤هـ) وقيل بعدها^(١).

٣. عمرو بن مرثد أبو أسماء الرحبي الدمشقي، ويقال: اسمه عبد الله، روى عن ثوبان وأبي ذر وشداد بن أوس وغيرهم، روى عنه أبو الأشعث الصنعاني، قال البخاري: سَمِعَ منه أَبُو قلابة. قال ابن حجر: ثقة، من الثالثة، مات في خلافة عبد الملك^(٢).

٤. ثوبان الهاشمي مولى النبي صلى الله عليه وسلم، صحبه ولازمه ونزل بعده الشام، ومات بحمص سنة أربع وخمسين^(٣).

الحديث الثاني: حديث شداد بن أوس

٢١٠- عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أفطر الحاجم والمحجوم^(٤).

التخريج:

أخرجه أحمد: ٣٥٣/٢٨ رقم ١٧١٢٧، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا سعيد ابن أبي عروبة، عن عاصم الأحول، عن أبي قلابة، به، وأبو داود: كتاب الصوم: باب في الصائم يحتجم، ٣٠٨/٢ رقم ٢٣٦٩، من طريق أيوب السخيتاني عن أبي قلابة، به، والدارمي: كتاب الصيام: باب الحجامَة تفطر الصائم: ١٠٧٩/٢ رقم ١٧٧١، قال: أخبرنا يزيد بن هارون، أنبأنا عاصم، عن عبد الله بن زيد، به،

(١) ينظر: التأريخ الكبير: ٩٢/٥، وتهذيب التهذيب: ٢٢٥-٢٢٦، وتقريب التهذيب: ٣٠٤

(٢) التأريخ الكبير: ٣٧٦/٦، والكاشف: ٨٨/٢، وتهذيب التهذيب: ٩٩/٨، وتقريب التهذيب: ٢٤٦

(٣) تقريب التهذيب: ١٣٤.

(٤) علل الترمذي الكبير: ١٣٠ رقم ٢١٠.

والنسائي في الكبرى : ٣/٣٢٣ رقم ٣١٣٨ ، بإسناده إلى أبي قلابه ، به ، وابن حبان : ٨/٣٠٣ رقم ٣٥٣٤ ، بإسناده إلى أبي قلابه ، به ، والبيهقي : ٤/٤٤١ رقم ٨٢٨٣ من طريق عاصم الأحول عن أبي قلابه ، به ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٤/٢٠٩ رقم ٧٥١٩ ، عن معمر ، عن أيوب ، عن أبي قلابه ، به ، وابن أبي شيبة في مصنفه : ٢/٣٠٦ رقم ٩٢٩٨ ، قال : حدثنا يزيد بن هارون ، قال : أخبرنا عاصم الأحول ، عن عبد الله بن زيد وهو أبو قلابه . والحاكم في المستدرک : ١/٥٩٣ رقم ١٥٦٤ ، بإسناده إلى أبي قلابه ، به .

تراجم الرجال:

أبو قلابه : عبد الله بن زيد ، تقدمت ترجمته في الحديث السابق ، وهو ثقة .

شراحيل بن آدة بالمد وتخفيف الدال أبو الأشعث الصنعاني [الجرمي] ويقال آدة جد أبيه وهو ابن شرحبيل ابن كليب ثقة من الثانية شهد فتح دمشق^(١) .

شداد بن أوس بن ثابت الأنصاري أبو يعلى ، صحابي مات بالشام قبل الستين أو بعدها وهو ابن أخ حسان ابن ثابت^(٢) .

الحكم على الحديثين :

هذان إسنadan رجالهما ثقات فيكونان صحيحان والله أعلم ، وقد صحهما سوية أئمة منهم علي بن المديني ، قال الترمذي : «وهكذا ذكروا عن علي بن المديني أنه قال : حديث شداد بن أوس وثوبان صحيحان» ، وقال البيهقي : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو محمد

(١) ينظر: الكاشف: ١/٤٨٢ ، و تقريب التهذيب: ١/٢٦٤ .

(٢) تقريب التهذيب: ٢٦٤ .

الأزهري حدثنا محمد بن أحمد بن البراء قال: قال علي بن المديني: ما أرى الحديثين إلا صحيحين، وقد يمكن أن يكون أبو أسماء سمعه منهما، قال الإمام أحمد: وروي من وجه آخر عن أبي أسماء عن ثوبان^(١). ومنهم الإمام أحمد وعثمان الدارمي فقد ذكر الحاكم في المستدرك أن عثمان بن سعيد الدارمي، يقول: قد صح عندي حديث «أفطر الحاجم، والمحجوم» لحديث ثوبان وشداد بن أوس وأقول به وسمعت أحمد بن حنبل، يقول به، ويذكر أنه صح عنده حديث ثوبان وشداد^(٢)، وكذا نقل عن المروزي أنه قال: قلت لأحمد: إن يحيى بن معين قال: ليس فيه شيء يثبت! فقال: هذه مجازفة^(٣)، ومنهم البخاري فقال الترمذي: وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: ليس في الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان. فقلت له: كيف بما وقع فيه من الاضطراب فقال: كلاهما عندي صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان وعن أبي الأشعث عن شداد بن أوس روى الحديثين جميعاً^(٤). قال ابن حبان: قال أبو حاتم رضي الله تعالى عنه: سمع هذا الخبر أبو قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، وسمعه عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد بن أوس، وهما طريقان محفوظان^(٥)، وكذا صححهما كل من ابن حبان والحاكم كما تقدم في التخريج .

(١) السنن الكبرى : ٤/٤٤٢.

(٢) المستدرك على الصحيحين : ١/٥٩٤، وينظر: فتح الباري : ٤/١٧٧.

(٣) فتح الباري : ٤/١٧٧.

(٤) العلل الكبير : ٢٠٨.

(٥) صحيح ابن حبان : ٨/٣٠٣.

وكذا صحح الحديثين بعض الأئمة كل على حدة، قال علي بن سعيد الفسوي سمعت أحمد يقول : هو أصح ما روي فيه^(١)، وقال ابن خزيمة: سمعت العباس بن عبد العظيم العنبري يقول: سمعت علي بن عبد الله - أي المديني - يقول: لا أعلم في "أفطر الحاجم والمحجوم" حديثاً أصح من ذا^(٢). وقال العقيلي: وأصلح الأحاديث في هذا الباب حديث شداد بن أوس الأنصاري^(٣). وقال أيضاً: حديث شداد ابن أوس صحيح في هذا الباب^(٤).

سبب عدم تخريج البخاري للحديث :

أما حديث ثوبان فإسناده ليس على شرطه إذ إن فيه أبا أسماء الرحبي، وليس هو من رجاله في الصحيح. وكذا حديث شداد إسناده ليس على شرطه فيه أبو الأشعث شراحيل بن آدة وهو أيضاً ليس من رجاله في الصحيح.

المطلب الرابع: السعاية

قال الإمام الترمذي

وسألت محمداً عن هذا الحديث، يعني حديث السعاية فقلت أي الروايتين أصح فقال: الحديثان جميعاً صحيحان والمعنى فيه قائم وذكر فيه عامتهم عن قتادة «السعاية» إلا شعبة وكأنه قوى حديث سعيد بن أبي عروبة في أمره بالسعاية^(٥).

(١) التلخيص الحبير: ٤١٦/٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٧/٣.

(٣) الضعفاء الكبير: ١٣٩ / ٢.

(٤) المصدر نفسه: ٣٥٦ / ٤.

(٥) علل الترمذي الكبير: ٢٠٤ رقم (٣٦٢).

وحديث شعبة أخرجه مسلم في صحيحه قال: وحدثناه عبيد الله بن معاذ^(١)، حدثنا أبي^(٢)، حدثنا شعبة^(٣) بهذا الإسناد، قال: من أعتق شقيصا من مملوك، فهو حر من ماله. وقول مسلم: بهذا الإسناد. أي إسناد الحديث قبله برقم (٥٢ - ١٥٠٢) وفيه شعبة عن قتادة^(٤)، عن النضر بن أنس^(٥)، عن بشير بن نهيك^(٦)، عن أبي هريرة^(٧)، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو عمرو البصري ثقة حافظ رجع ابن معين أخاه المثنى عليه من العاشرة مات سنة سبع وثلاثين. تقريب التهذيب: ٣٧٤ .

(٢) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو المثنى البصري القاضي ثقة متقن من كبار التاسعة مات سنة ست وتسعين ومائة. تقريب التهذيب: ٥٣٦ .

(٣) شعبة بن الحجاج بن الورد العنكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة وكان عابدا من السابعة مات سنة ستين ومائة. تقريب التهذيب: ٢٦٦ .

(٤) قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة الرابعة مات سنة بضع عشرة. تقريب التهذيب: ٤٥٣ .

(٥) النضر بن أنس بن مالك الأنصاري أبو مالك البصري ثقة من الثالثة مات سنة بضع ومائة. تقريب التهذيب: ٥٦١ .

(٦) بشير بن نهيك السدوسي ويقال السلولي أبو الشعثاء البصري ثقة من الثالثة. تقريب التهذيب: ١٢٥ .

(٧) أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر الصحابي الجليل، أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثاً، مات سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين وهو ابن (٧٨) سنة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١٧٦٨/٤ ، والإصابة في تمييز الصحابة: ٤٢٧/٧ ، والطبقات الكبرى لابن سعد: ١٩٩/٣ .



التخريج

أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الأيمان - باب من أعتق شركا له في عبد ، رقم (٥٣-١٥٠٣) ، والنسائي في الكبرى : ٣٣/٥ رقم ٤٩٤٨ ، بإسناده إلى هشام، عن قتادة، به ، والدارقطني في سننه: ٢٢٠/٥ رقم ٤٢٢٠ بإسناده إلى شعبة ، به، بلفظ: في المملوك بين الرجلين يعتق أحدهما نصيبه ، قال: يضمن . وأبو داود الطيالسي في مسنده: ١٩٨/٤ رقم ٢٥٧٣، قال حدثنا شعبة ، به ، وأبو عوانة في مستخرجه: ٢٢٧/٣ رقم ٤٧٦٢، قال: حدثنا يونس بن حبيب وعمار بن رجاء قالا حدثنا أبو داود حدثنا شعبة، به ، وذكره الترمذي تحت باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه : 621/٣ .

بيان سبب عدم التخريج

أن البخاري أخرج الحديث عن أبي هريرة من طريق سعيد بن أبي عروبة وفيه ذكر الاستسعاء، ثم ذكر أن حجاجاً بن حجاج، وأباناً، وموسى بن خلف، تابعوا سعيداً عن قتادة، ثم قال البخاري: اختصره شعبة^(١)، وقد أخرج قبله عن ابن عمر الحديث بدون ذكر الاستسعاء ، فالبخاري رجح رواية سعيد التي تذكر الاستسعاء على رواية شعبة التي لا تذكره، وبذكره المتابعات لسعيد كأنه قواها على رواية شعبة كما ذكر الترمذي^(٢) ، ثم كأنه بإخراجه رواية ابن عمر المختصرة اكتفى عن إخراج رواية شعبة بإسناده إلى أبي هريرة المختصرة كذلك ، وتم له ما يريده من الاستدلال على فقهه وتتوافق مع منهجه في فقه تراجمه.

(١) صحيح البخاري: ١٤٥/٣ ،

(٢) علل الترمذي الكبير: ٢٠٤ .

المطلب الخامس: ما جاء في دية الجنين

قال الإمام الترمذي:

حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر حدثنا أبو عاصم حدثنا ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن عمر نشد الناس: تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين؟ فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال: كنت بين امرأتين فرمت إحداهما الأخرى بمسطح فقتلتها وقتلت جنينها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة وأمر أن تقتل بها. قال أبو عاصم: رأيت الثوري عند ابن جريج يسأله عن هذا الحديث وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث صحيح^(١).

التخريج:

أخرجه أبو داود في سننه قال حدثنا محمد بن مسعود المصيصي، حدثنا أبو عاصم، به: كتاب - باب دية الجنين : ١٩١/٤ رقم ٤٥٧٢ ، والنسائي بإسناده عن ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار، به : كتاب القسامة - باب قتل المرأة بالمرأة : ٢١/٨ رقم ٤٧٣٩ ، وعبد الرزاق في مصنفه عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار به : ٥٨/١٠ رقم ١٨٣٤٣ ، والطبراني في الكبير بإسناده عن عمرو بن دينار به : ٨/٤ رقم ٣٤٨٢ ، والدارقطني في سننه عن أبي عبيدة بن أبي السفر به : ١٢٣/٤ رقم ٣٢٠٧ ، والحاكم في المستدرک بإسناده عن عمرو ابن دينار به : ٦٦٦/٣ رقم ٦٤٦٠ .

والحديث أخرجه البخاري بإسناده قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن هشام، عن أبيه: أن عمر نشد الناس الحديث، وليس فيه ذكر

(١) علل الترمذي الكبير: ٢٢١ رقم ٣٩٨ .

المرأتين: كتاب الديات - باب جنين المرأة : ١١/٩ رقم ٦٩٠٧ ، ومسلم بإسناده: حدثنا وكيع، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة، قال: استشار عمر بن الخطابالحديث : كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات - باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ، وشبه العمد على عاقلة الجاني : ١٣١١/٣ رقم ١٦٨٩ .

وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية الجنين متفق عليه في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري : كتاب الطب - باب الكهانة : ١٣٥/٧ رقم ٥٧٥٨، ومسلم كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات - باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ، وشبه العمد على عاقلة الجاني : ١٣٠٩/٣ رقم ١٦٨١ .

تراجع الرواة :

أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السفر سعيد بن يَحْمَد يكنى أبا عبيدة الكوفي ، قال أبو حاتم: شيخ. وقال النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات^(١)، قال الذهبي: صدوق^(٢). وقال ابن حجر صدوق يهمل، من الحادية عشرة مات سنة ٢٥٨هـ^(٣).

الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري ثقة ثبت من التاسعة مات سنة اثنتي عشرة ومائتين أو بعدها^(٤).

(١) الثقات: ٣٤/٨.

(٢) الكاشف : ١٩٧/١

(٣) تهذيب التهذيب: ١٤٨-١٤٩، وتقريب التهذيب: 81 .

(٤) التاريخ الكبير: ٣٣٦/٤ ، والكاشف: ٥٠٩/١، وتقريب التهذيب : 280 .

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل من السادسة مات سنة خمسين أو بعدها وقد جاز السبعين وقيل جاز المائة ولم يثبت^(١).

عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولا هم، نقل البخاري عن ابن عيينة أنه قال: ما أعلم أحدا أعلم بعلم ابن عباس رضى الله عنهما من عمرو، سمع ابن عباس وسمع من أصحابه عنه طاوس وسعيد بن جبير وعكرمة وعطاء وعمرو بن كيسان^(٢). قال ابن حجر: ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة ع^(٣).

طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولا هم الفارسي يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب قال ابن معين لأنه كان طاوس القراء ثقة فقيه فاضل من الثالثة مات سنة ست ومائة وقيل بعد ذلك^(٤).

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالفهم في القرآن فكان يسمى البحر والحبر لسعة علمه، مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة، من فقهاء الصحابة^(٥).

(١) تقريب التهذيب: ٣٦٣

(٢) التاريخ الكبير: ٣٢٨/٦.

(٣) تقريب التهذيب: ٢٤١.

(٤) الكاشف: ٥١٢/١، وتقريب التهذيب: ٢٨١.

(٥) تقريب التهذيب: ٣٠٩.

عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي يقال له: الفاروق، أمير المؤمنين، مشهور جم المناقب، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وولي الخلافة عشر سنين ونصفاً^(١).

الحكم على الحديث

هذا حديث حسن رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي عبيدة بن أبي السفر فليس من رجالهما، وهو صدوق يهيم، وقد تابعه محمد بن مسعود المصيصي عند أبي داود، والمصيصي ثقة^(٢)، وأحمد بن سعيد الدارمي عند ابن ماجه، وأحمد ثقة^(٣).

والحديث أصله في الصحيحين -كما تقدم في التخريج- من حديث أبي هريرة، والمغيرة بن شعبة، والمسور بن مخرمة، بدون زيادة قوله: «وأن تقتل بها»، فيرتقي الحديث بمتابعاته وشواهدة الى درجة الصحيح لغيره دون قوله «وأن تقتل بها» فهي زيادة شاذة تفرد بها عمرو بن دينار، قال المنذري: إن هذه الزيادة لم تذكر في غير هذه الرواية^(٤).

بيان سبب عدم التخريج

أن البخاري أخرج أصل الحديث عن أبي هريرة والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، كما تقدم في التخريج.

(١) تقريب التهذيب: ٤١٢.

(٢) المصدر نفسه: ٥٠٦.

(٣) المصدر نفسه: ٧٩.

(٤) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار للحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرباعي الصنعاني (المتوفى : ١٢٧٦هـ)، حققه : مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران الناشر : ط١، دار عالم الفوائد ، ١٤٢٧ هـ: ١٥٩٤/٣.

الحديث ليس على شرط البخاري بهذا السند إذ إن أبا عبيدة بن أبي السفر ليس من رجال البخاري في صحيحه.

لأجل الزيادة في المتن التي تنص على قتل المرأة وهي زيادة شاذة فلم ترد في غير رواية عمرو بن دينار، والمحفوظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى على القاتلة بالدية على عاقلتها، وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه^(١)، بل حتى أن عمرو بن دينار راوي الزيادة الشاذة قد روي عنه تردده وشكه فيها بعد أن راجعه فيها ابن جريج^(٢)، أخرج ذلك الإمام أحمد في مسنده قال: حدثنا عبد الرزاق، وابن بكر قالوا: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار، أنه سمع طاوساً، يخبر عن ابن عباس، عن عمر: أنه شهد قضاء النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، فجاء حمل بن مالك بن النابغة، فقال: كنت بين امرأتين،

(١) كتاب الديات - باب جنين المرأة، وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد، لا على الولد : ١١/٩ رقم ٦٩١٠، قال: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب، حدثنا يونس، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن: أن أبا هريرة رضي الله عنه، قال: اقتتل امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، «فقضى أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها»

(٢) ابن جريج سمع الرواية من عمرو بن دينار - وهو حديث الباب - ومن ابن طاوس، فلما وجد الاختلاف من عمرو بن دينار عليه فشك عمرو، ووروايته عن ابن طاوس أخرجها عبد الرزاق عن ابن جريج، عن ابن طاوس، عن طاوس، قال: ذكر لعمر بن الخطاب قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك، فأرسل إلي زوج المرأتين، فأخبره أنما ضربت إحدى امرأتيه الأخرى بعمود البيت، فقتلتها وذا بطنها، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديتها وغرة في جنينها، فكبر عمر، وقال: إن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا. المصنف لعبد الرزاق: ٥٧/١٠ رقم ١٨٣٤٢.



فصربت إحداهما الأخرى بمسطح، فقتلتها وجنينها فقضى النبي صلى الله عليه وسلم في جنينها بغرة عبد، وأن تقتل، فقلت لعمر: أخبرني ابن طلوس، عن أبيه، كذا وكذا، فقال: لقد شككتني، قال ابن بكر: كان بيني وبين امرأتي، فصربت إحداهما الأخرى^(١).

وأخرج البيهقي حديث عمرو بن دينار وفيه: وأن تقتل، يعني المرأة القاتلة، ثم قال: شك فيه عمرو بن دينار، والمحموظ أنه قضى بديتها على عاقلة القاتلة^(٢).

المطلب السادس: ما جاء في النفل

قال الإمام الترمذي:

حدثنا هناد قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد. سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: يروونه عن عبيد الله مرسلًا. قال محمد: وحديث ابن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله عن ابن عباس صحيح^(٣).

التخريج :

أخرجه الترمذي : أبواب السير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - باب في النفل: ١٣٠/٤ رقم ١٥٦١، وابن ماجه: كتاب الجهاد - باب السلاح : ٩٣٩/٢ رقم ٢٨٠٨ قال: حدثنا أبو كريب، حدثنا ابن الصلت، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، به ، وأحمد ٢٧١/١ رقم ٢٤٤٥ قال: حدثنا سريج. عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، به، والطبراني: ٣٠٣/١٠ رقم ١٠٧٣٣، قال : حدثنا أحمد بن عبد الوهاب ابن نجدة

(١) مسند أحمد: رقم ٣٤٣٩.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ١٩٨/٨ رقم ١٦٤١٠.

(٣) علل الترمذي الكبير : ٢٧٧ رقم ٤٦٨.

الحوطي، ثنا يحيى بن صالح الوحاظي، ح وحدثنا أبو الزنباع روح بن الفرغ المصري، ثنا يوسف بن عدي، قالاً: ثنا عبد الرحمن بن أبي الزنا، والحاكم ٤١/٣ رقم ٤٣٤٤، قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني ابن أبي الزناد، والبيهقي في السنن الكبرى: ٤٩٥/٦ رقم ١٢٧٥٠، من طريق الحاكم ، به.

وحديث الرؤيا التي فيها السيف يوم أحد عند البخاري: كتاب المناقب - باب علامات النبوة في الإسلام: ٢٠٣/٤ رقم (٣٦٢٢) ، ومسلم: كتاب الرؤيا - باب رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم : ١٧٧١/٤ رقم (٢٢٧٢) عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل، فذهب وهلي إلى أنها اليمامة أو هجر، فإذا هي المدينة يثرب، ورأيت في رؤياي هذه أني هزرت سيفاً، فانقطع صدره فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد، ثم هزرته بأخرى فعاد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح، واجتماع المؤمنين ورأيت فيها بقراً، والله خير فإذا هم المؤمنون يوم أحد، وإذا الخير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق، الذي آتانا الله بعد يوم بدر» .

تراجم الرواة

هناد بن السري بن مصعب التميمي أبو السري الكوفي، ثقة، من العاشرة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين، وله إحدى وتسعون سنة^(١).
عبد الرحمن ابن أبي الزناد عبد الله ابن ذكوان المدني مولى قریش صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً، من السابعة، ولي

(١) تقريب التهذيب: ٥٧٤ وينظر: تهذيب التهذيب: ٧٠/١١.

الأحاديث التي صححها الإمام البخاري ...

الحديث جزء من قصة أخرجها البخاري مختصرة تقدم بيانها في التخريج ، فأخرج من القصة بإسناده ما يوافق شرطه ، ولم يذكر تتفل السيف لأجل ابن أبي الزناد الذي تفرد به^(١).

(١) ذكر الحاكم القصة بطولها وصححها ووافقه الذهبي ، وحسنها ابن حجر كما تقدم في الحكم.



الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:
فقد يسر الله تعالى إنجاز البحث، ويمكن أن نسجل أهم النتائج التي
توصلنا إليها فيه فيما يأتي:
أن الإمام البخاري حكم على أحاديث بالصحة ولم يخرجها في
صحيحه.

أن أغلب الأحاديث التي صححها وردت في كتاب العلل الكبير
للإمام الترمذي .

بعض هذه الأحاديث التي صححها الإمام البخاري في العلل
الكبير قد أخرجها في صحيحه ، ونسبتها تعد الأقل مع ما صححه ولم
يخرجه في الصحيح .

جاءت ألفاظه أو عباراته في التصحيح مختلفة ومتعددة ، منها
ما هو نص في التصحيح ، ومنها ما هو مقصود منه الترجيح .

أن الروايات المرجحة منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن
ومنها ما هو ضعيف ، وهذا يدل على أن التصحيح لم يكن مقصوداً
منها وإنما كان المقصود بيان العلة ثم بيان الراجح.

تبين بعد البحث أن كل الأحاديث التي كانت موضوع هذه
الدراسة صحيحة، والحكم عليها كما حكم البخاري ، فالقول فيها قوله ،
وإن خالفه بعض الأئمة في ذلك.

تعددت أسباب عدم تخريج البخاري للأحاديث في صحيحه ،
وفق ما يأتي:

للاختصار لأنه أخرج أصل الحديث، أي أخرج المتن بإسناد
آخر أجود من الإسناد المخرج أو مثله في القوة .

الأحاديث التي صححها الإمام البخاري ...

أو لأنه ليس على شرطه في الرجال، فلم يخرج بعض الأحاديث لأن واحداً من رواية الإسناد أو أكثر ليس من رجاله الذين تنطبق عليهم شروطه في الصحيح .
أو للاختلاف في ثبوت سماع بعض الرواة من بعض، ولأجل ذلك تجده لا يخرج الحديث دفعا لما قد يورد عليه من اعتراض .
لوجود زيادة شاذة في المتن خالف بها أحد الرواة الثقات الروايات الصحيحة الأخرى، كما في زيادة عمرو بن ميمون (وأن تقتل بها) التي خالفت روايات الثقات التي حكمت على القاتلة شبه العمد بالدية.

والحمد لله أولاً وآخراً.

المصادر والمراجع

- (١) الإستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، حققه علي محمد البجاوي، ط: ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.
- (٢) الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حققه علي محمد البجاوي، ط: ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- (٣) تاريخ ابن أبي خيثمة: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ) حققه: صلاح بن فتحي هلال ط: ١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.
- (٤) التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، حققه السيد هاشم الندوي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. (د. ت).
- (٥) تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت. (د. ت).
- (٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه عرفات العشّا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- (٧) تقريب التهذيب: للإمام ابن حجر العسقلاني، حققه محمد عوامة، ط: ١، دار أبي حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- (٨) التلخيص الحبير: للإمام ابن حجر العسقلاني، حققه السيد عبد الله هاشم اليماني، طبع في المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- (٩) التلخيص: للإمام الذهبي، مطبوع بهامش المستدرك للحاكم، حققه مصطفى عبد القادر عطاء، ط: ٢، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(١٠) تهذيب التهذيب: للإمام ابن حجر العسقلاني، حققه الشيخ خليل مأمون شيحا وعمر السلامي وعلي بن مسعود، ط: ١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(١١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، حققه د. بشار عواد معروف، ط: ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(١٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لأبي إبراهيم محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، علق عليه ووضع حواشيه أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد عويضة، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(١٣) الثقات: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت: ٢٦١هـ)، ط: ١، دار الباز، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

(١٤) الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي (ت: ٣٥٤هـ)، حققه السيد شرف الدين أحمد، ط: ١، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(١٥) الجامع الكبير: للإمام محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، حققه أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥) ط: ٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

(١٦) الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ط: ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، ١٣٧١هـ.

(١٧) الحطة في ذكر الصحاح الستة: لأبي الطيب السيد صديق حسن خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١٨) سنن ابن ماجه: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي .

(١٩) سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، راجع النسخ وضبط الأحاديث محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. (د. ت).

(٢٠) سنن الدارقطني : لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم ، ط: ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .

(٢١) سنن الدارمي: للإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، حققه حسين سليم أسد الداراني، ط: ١، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠هـ.

(٢٢) السنن الكبرى للنسائي: حققه حسن عبد المنعم شلبي، ط: ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

(٢٣) السنن الكبرى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حققه محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- (٢٤) سنن النسائي: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، حققه عبد الفتاح أبو غدة ، ط: ٢ ، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (٢٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، ط: ١، حققه: محمود الأرناؤوط ، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (٢٦) شرح صحيح مسلم: للإمام النووي، ط: ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ .
- (٢٧) شرح علل الترمذي : لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) حققه الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، ط: ١، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- (٢٨) صحيح ابن حبان: لمحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) حققه شعيب الأرناؤوط ، ط: ١، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٦م.
- (٢٩) صحيح ابن خزيمة: لمحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ) حققه محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- (٣٠) صحيح البخاري: للإمام البخاري، حققه محمد زهير بن ناصر الناصر ، ط : ١ ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، ١٤٢٢هـ.

(٣١) صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)،
حققه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي -
بيروت.

(٣٢) الضعفاء: لأبي جعفر محمد بن عمر العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، حققه
عبدالمعطي أمين قلعجي، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت،
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٣٣) الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ)،
حققه د. محمد عبد القادر عطا ، ط: ١ ، دار الكتب العلمية -
بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

(٣٤) علل الترمذي الكبير: للإمام الترمذي ، رتبه على كتاب الجامع
:أبو طالب القاضي، حققه السيد صبحي السامرائي ، ومحمود
محمد خليل ، ط: ١ ، الدار العثمانية - عمان ، ١٤٢٨هـ -
٢٠٠٧ م .

(٣٥) علوم الحديث: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري
ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، حققه نور الدين عتر، ط: ٣، دار
الفكر المعاصر، دمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٣٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، حققه
محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة،
بيروت، ١٣٧٩هـ.

(٣٧) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار: للحسن بن أحمد بن
يوسف بن محمد ابن أحمد الرباعي الصنعاني (ت ١٢٧٦هـ)،
حققه: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران الناشر : ط١، دار
عالم الفوائد.

(٣٨) الكاشف: للذهبي، قام بتوثيقه ومقابلته صدقي جميل العطار، ط: ١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
(٣٩) الكامل في ضعفاء الرجال: لعبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، حققه عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض ، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
(٤٠) المجروحين: لابن حبان حققه محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب.

(٤١) المدخل إلى كتاب الإكليل: لأبي عبد الله الحاكم ، حققه د. فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة - الإسكندرية .
(٤٢) المستدرک على الصحيحين: لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) حققه مصطفى عبد القادر عطا، ط: ١، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٤٣) المسند: للإمام أحمد بن حنبل، حققه الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

(٤٤) مصنف ابن أبي شيبة: لأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) حققه كمال يوسف الحوت، ط: ١، مكتبة الرشد - الرياض ١٤٠٩هـ .
(٤٥) المعجم الكبير: للطبراني، حققه حمدي عبدالمجيد السلفي، ط: ٢، مكتبة ابن تيمية - القاهرة .

(٤٦) المغني في الضعفاء: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٤٧) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلمه : لمجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف

- منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد
الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزامل - محمود محمد خليل)، ط ١،
عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان ، ٢٠٠١ م .
- (٤٨) الموطأ: للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، حققه محمد
مصطفى الأعظمي ، ط ١، مؤسسة زايد ، أبو ظبي - الإمارات،
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (٤٩) الموقظة في علم مصطلح الحديث: للإمام الذهبي اعتنى به: عبد
الفتاح أبو غدة ، ط: ٢، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ،
١٤١٢ هـ .
- (٥٠) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لابن
حجر العسقلاني ، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق
عليه: نور الدين عتر ط: ٣، مطبعة الصباح، دمشق ١٤٢١ هـ -
٢٠٠٠ م.

**Al-Ahadeeth That Were Proofread by Imam
Al-Bukhari in Al-Tirmithi's *Al-Ilal Al-Kabeer*,
but Did not Include Them in His *Saheeh*:
from "Bab Al-Takbeer fi Al-Edain" to "As
Stated in Al-Naafil Prayers
A Critical Study**

By

Asst. Inst. Qasim Muhammed Ahmad, Ph.D.

Asst. Inst. Ismael Khalil Muhammed, Ph.D.

Abstract

The paper studies the Prophet's sayings (Ahadeeth) that were not proofread by Imam Al-Bukhari and not cited in his *Saheeh*, although they were included by his student, Imam Al-Tirmithi in his *Al-Ilal Al-Kabeer*. Additionally, the paper studies the reasons for not including them *Saheeh*. The study is confined to the examination of Al-Tirmithi's *Al-Ilal Al-Kabeer*. The paper is planned to include six sections and a conclusion.